



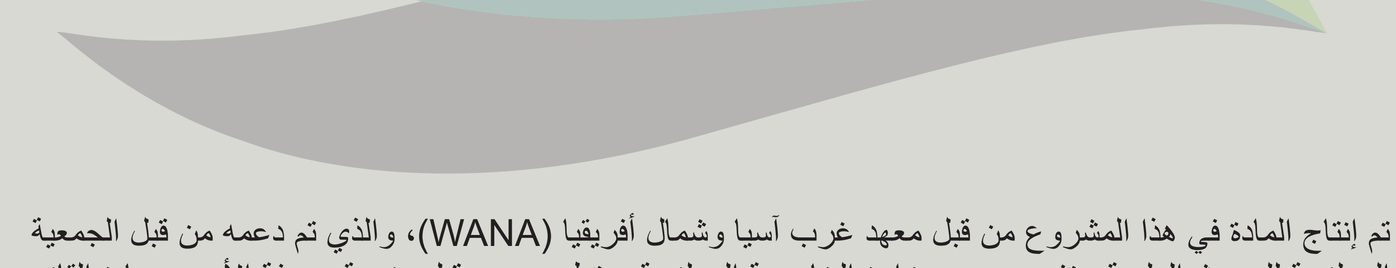






السياسات الطائفية والأمن الإنساني وجهود منع التطرف العنيف في لبنان

معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، حزيران ٢٠١٩



تم إنتاج المادة في هذا المشروع من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA)، والذي تم دعمه من قبل الجمعية الهولندية للبحوث العلمية، بتفويض من وزارة الخارجية الهولندية، وتطويره من قبل منصة معرفة الأمن وسيادة القانون.

نُشِر بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن.

المؤلفون: زينة الحلو ومي تميم وسامي زغيب ونفين بندقجي.
الترجمة: شركة مشروع ترجم للترجمة.
تصميم الغلاف: معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA).

طُبِع في عمان، الأردن.

جدول المحتويات

1 مقدمة

1.1 نظرة عامة على الأمن

يواجه لبنان مجموعة من التحديات الأمنية نتيجة لتداعيات الصراع في سوريا والتي تشمل جزئيًا تزايد الأيديولوجيات المتطرفة وتصاعد حدة التوترات بين الطوائف المختلفة في البلاد. وقد حصدت أحداث عنف عديدة منذ عام 2011 أرواح المدنيين والعسكريين على حد سواء؛ الأمر الذي أدى بالدولة اللبنانية إلى اتخاذ إجراءات أمنية مشددة ومؤذنة بعهد أمني جديد.

نفذ الجيش اللبناني ووحدات مكافحة الإرهاب في بادئ الأمر عمليات أمنية للتخفيف من حدة التهديد المفترض الذي تمثله أشكال جديدة من التشدد. كما اتُخذت تدابير أمنية مشددة عن طريق فرض حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد،[1] وجرى تعزيز الإمكانات الإلكترونية والعسكرية بمساعدة متخصصين أجانب في مجال الأمن وشُددت الرقابة على الحدود ووضعت خطط أمنية صارمة على مستوى الشارع في المناطق التي تشهد اشتباكات متكررة.[2] لقد قوبلت بعض هذه الخطط الأمنية بالعنف من جانب الجماعات المسلحة، وتحديدًا في طرابلس، حيث أسفرت الاشتباكات بين الجيش اللبناني والجماعات المسلحة عن مقتل العديد من كلا الجانبين.[3]

1.2 نظرة عامة على الأمن الإنساني

لقد واجهت مشاريع الأمن الإنساني في هذه الأثناء وضعًا أكثر إلحاحًا تمثل في تدفق أكثر من مليون لاجئ سوري، والذي بدوره أدى إلى زيادة الضغط على البنية التحتية الضعيفة بالفعل في لبنان، وتسبب في استقطاب اقتصادي واجتماعي بين المجتمعات اللبنانية والسورية. واتُخذت تدابير أمنية عالية المستوى لإدارة أزمة اللاجئين وسط غموض في موقف الدولة اللبنانية إزاء تبني استجابة مستدامة للتعامل مع قضية اللاجئين.

وخلال السنوات الأولى من النزاع السوري، نفذت المنظمات الدولية مشاريع لتقديم مساعدات فورية للاجئين من بينها توفير الغذاء والمأوى والتعليم بموجب خطة الاستجابة للأزمة في لبنان وخطة الاستجابة الإقليمية التي تقودها مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. وشملت هذه المشاريع في الوقت نفسه السكان اللبنانيين المهمشين بالإضافة إلى اللاجئين.[4]

ركزت هذه المشاريع على جوانب الأمن الإنساني مثل الصحة والغذاء والأمن المائي كتدابير طارئة. لكن وبعد سنوات من توطين اللاجئين، أطلقت مشاريع جديدة لتعزيز التماسك المجتمعي وحماية المجتمع وبناء السلام لإحداث تأثير إيجابي طويل الأجل على حياة كلا المجتمعين.

تندرج العديد من هذه المشاريع تحت مظلة واسعة للأمن الإنساني. ويشمل تعريف الأمن الإنساني سبع ركائز أساسية وهي: الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والأمن الشخصي البدني والأمن المجتمعي والأمن الشخصي السياسي.[5] ومع ذلك، ورغم أن المشاريع المنفذة في لبنان تتعلق بقضايا مثل الأمن المجتمعي والرفاه الاجتماعي، فإن هناك جوانب أخرى،

[1] Alexander Dziadosz, "Warily, Lebanon Tackles Violent Spillover from Syria." Reuters, 13 April 2014, accessed via: https://www.reuters.com/article/us-lebanon-syria-crisis-insight/warily-lebanon-tackles-violent-spillover-from-syria-idUSBREA3C0AX20140413

[2] Randy Salazar, "Lebanon made good use of U.S. military aid, don't stop now!" Annahar, 15 December 2017, accessed via: https://en.annahar.com/article/715467-lebanon-made-good-use-of-us-military-aid-dont-stop-now

[3] Anita Sorrentini, "Tripoli, the Uncertain Stability of Lebanon." Mediterranean Affairs, 30 May 2016, accessed via: http://mediterraneanaffairs.com/tripoli-the-uncertain-stability-of-lebanon/

[4] Sami Atallah and Dima Mahdi, Law and Politics of "Safe Zones" and Forced Return to Syria: Refugee Politics in Lebanon. (Beirut: Lebanese Center for Policy Studies, 2017), accessed via: https://www.lcps-lebanon.org/publications/1515749841-lcps_report_-_online.pdf

[5] عرف تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 الأمن الإنساني عبر سبع ركائز أساسية، وهي: الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والاجتماعي والسياسي. حيث ربط مفهوم الأمن الإنساني ب "الحرية من الخوف والحرية من العوز." انظر:
United Nations Development Program, "Human Development Report 1994" (New York: UNDP, 2015), pp. 24-33, accessed via: http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/255/hdr_1994_en_complete_nostats.pdf

مثل التمكين السياسي والحوكمة، لم تحظ بأي أولوية. وبشكل عام، يُعزى عدم وجود مبادرات للأمن الإنساني شاملة وقابلة للتنفيذ إلى وجود ثغرات في النهج الذي تتبعه الحكومة اللبنانية في إدارة البلاد ووجود حالة من الانفصال بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية فيما يخص تنفيذ المشاريع.[6]

تناولت المشاريع الأخيرة للوقاية من التطرف العنيف (PVE) بشكل غير مباشر أركان الأمن الإنساني. ووفقًا لما حددته منظمة "إنترناشيونال أليرت" في عام 2016، فقد تبين أن معظم مشاريع الوقاية من التطرف العنيف في "المناطق التي يسودها التوتر" تُعزز من التماسك المجتمعي والحكم الرشيد وبناء السلام.[7] ومع ذلك، لا يزال تأثير هذه المشاريع مثار جدل.

فقد أظهرت دراسة أجريت حول برامج للوقاية من التطرف العنيف التي تركز على الشباب أن استخدام الوقاية من التطرف العنيف كإطار برامجي لتعزيز "القدرة على الصمود والتكيف" لا يحسن من مواطن الضعف الرئيسية التي تؤدي ابتداءً إلى التطرف العنيف[8]. وبالرغم من ذلك، تبين أن عددًا من المشاريع، التي تهدف إلى تحقيق الذات لدى المستفيدين، تُعزز من القدرة على الصمود والتكيف وتُمكن الشباب من مواجهة تظلماتهم.

بالمجمل لا يوجد إطار شمولي للأمن الإنساني بشكل عام، ولا يؤدي تنوع المشاريع، التي يوظفها المجتمع المدني والحكومة بناءً على نظريات تغيير مختلفة، إلى فاعلية تذكر لبرامج الأمن الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم الوقاية من التطرف العنيف يستند إلى مبادرات عديدة غير مترابطة فيما بينها بشكل محكم مما خلق حالة من الالتباس حول هذا المفهوم والنتائج المرجوة لهذه المشاريع.[9]

1.3 نظرة عامة على الوقاية من التطرف العنيف (PVE)

بُذلت جهود على المستوى الوطني للتصدي للمخاوف الأمنية المتصاعدة في لبنان والتخفيف من حدة تهديد التطرف العنيف. وتبنت الحكومة اللبنانية ومكتب رئيس الوزراء في آذار 2018 الاستراتيجية الوطنية للوقاية من التطرف العنيف والتي أقرتها جميع الوزارات. وجاءت هذه الاستراتيجية، التي صممت في الأساس كخطة عمل، استجابة لدعوة الأمم المتحدة للدول الأعضاء لتطوير أطر وقائية للتصدي لقضايا التطرف الأساسية.

تضمنت الاستراتيجية اللبنانية تعريفًا للتطرف العنيف وتسع أفكار رئيسية تهدف إلى التخفيف من حدة التطرف العنيف وتشمل تمكين المرأة وتحسين التعليم وخلق فرص العمل والتنمية الحضرية والريفية. وقد تلاقت أهداف الحكومة بشكل أساسي مع أهداف مقاربات الأمن الإنساني عبر الاستعانة بمشاريع التنمية طويلة الأجل التي تشمل الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والإقرار بالحقوق القانونية بالإضافة إلى الحصول على فرص العمل والخدمات والتعليم.[10] ومع ذلك، تفاوتت نظرة المجتمع اللبناني بمختلف أطيافه إلى فشل الدولة اللبنانية في توفير هذه الخدمات لمواطنيها واستثمارها الكبير في الأمن للقضاء على التطرف.

1.4 الغرض والمنهجية

يدرس هذا البحث المواقف والتصورات في ست مناطق في جميع أنحاء لبنان حول إمكانية إعادة صياغة مفهوم الأمن الإنساني وتنفيذه ليتماشى مع السياسات الرامية إلى الوقاية من التطرف العنيف (PVE) على المدى الطويل في لبنان.

[6] J Nassar and N Stel, “Lebanon's Response to the Syrian Refugee Crisis – Institutional Ambiguity as a Governance Strategy,” *Political Geography* 70, (2019): 44-54.
[7] Lucy Holdaway and Ruth Simpson, "Improving the Impact of Preventing Violent Extremism Programming." United Nations Development Programme and International Alert, 2 May 2018, accessed via: https://www.undp.org/content/dam/norway/undp-ogc/documents/PVE_ImprovingImpactProgrammingToolkit_2018.pdf
[8] Muzna Al Masri and Ilina Slavova, "More Resilient, Still Vulnerable." International Alert, 2018, accessed via: https://international-alert.org/sites/default/files/Lebanon_PVEProgrammingTripoli_EN_2018.pdf
[9] Peter Harling, Alex Simon, and Ben Schonveld, "The West's War on Itself." Synaps, 5 February 2018, accessed via: http://www.synaps.network/the-wests-war-on-itself
[10] الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء، الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف (2018)، يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط: http://www.pvelebanon.org/Resources/PVE_English.pdf

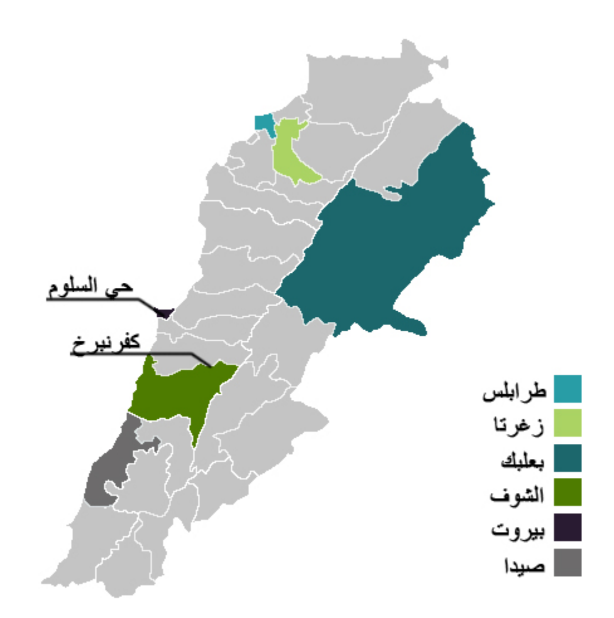
ويدرس هذا البحث بشكل خاص الروابط بين الأمن الإنساني وسياسات الوقاية من التطرف العنيف والتدابير الأمنية التقليدية وبالتحديد إلى أي مدى يمكن لجهود الوقاية من التطرف العنيف أن تُعرقل تنفيذ برامج الأمن الإنساني وتزيد من دون قصد من تهديد التطرف العنيف.

وهذا البحث حول لبنان هو جزء من مشروع إقليمي بعنوان "نحو مقاربة أمنية أكثر فاعلية في سياق التهديد الناشئ للتطرف العنيف في الأردن ولبنان وتونس"، وأعد بتمويل من المنظمة الهولندية للبحث العلمي وإشراف معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA) والعديد من الشركاء المحليين.[11]

أجرى فريق المركز اللبناني للدراسات (LCPS) ما مجموعه 54 مقابلة داخل لبنان مع أصحاب المصلحة والشأن وعقد 12 ورشة عمل و12 حلقة نقاش مركزة و6 حلقات نقاشية للتحقق في ست مناطق في الفترة ما بين تموز 2018 وشباط 2019، بمجموع 511 مشاركًا. استكمل البحث الميداني بعقد مختبري سياسات بمشاركة 36 من كبار المسؤولين والخبراء في الدولة من بينهم مسؤولين كبار في الأمن والوكالات المحلية والدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل مناقشة توفير الأمن الإنساني في ضوء الإطار الأمني للبنان.

وقع الاختيار على ست مناطق في لبنان تعكس التنوع الطائفي والجغرافي للمجتمعات اللبنانية وهي: بعلبك وحي السلوم وصيدا و طرابلس و زغرتا وكفرنبرخ. ولكل من هذه المجتمعات علاقة متمايزة مع الدولة اللبنانية، وبالتالي أنواع متباينة من العلاقات مع قوات الأمن اللبنانية.

الشكل 1: مناطق الدراسة الست في لبنان.



[11] لمزيد من التفاصيل حول المشروع ، يرجى زيارة الموقع http://wanainstitute.org/en/project/towards-more-effective-human-security-approaches-context-emerging-threat-violent-extremism

2 المجتمعات الخاضعة للدراسة

2.1 بعلبك

تعد بعلبك المركز الإداري لأكبر محافظة في لبنان وهي بعلبك الهرمل ويقطنها سكان لبنانيون وفلسطينيون وسوريون. وشهدت المدينة العديد من الصراعات في العقد الماضي بسبب تفشي الفقر، والذي ترسخ جزئيًا بسبب تركيبتها العشائرية وإهمال السلطات المحلية والوطنية لها. وتصاعدت حدة العنف بسبب الحرب الدائرة في سوريا المجاورة، حيث شهدت بعلبك 1193 من حوادث النزاع منذ عام 2013.[12]

تعتبر بعلبك أيضًا مركز دعم لحزب الله، ولذلك تعرضت للقصف من قبل مسلحي تنظيم داعش ومقاتلي جبهة النصرة في مناسبات متعددة بعد انضمام مقاتلي حزب الله إلى القتال في سوريا.[13] نفذت الحكومة اللبنانية في ضوء هذه التحديات الأمنية الداخلية والخارجية خطتين أمنيتين في المنطقة لترسيخ سيطرتها على الأوضاع في المدينة في آب/أغسطس 2017.[14]

2.2 حي السلوم

حي السلوم هو أحد أحياء الضاحية الجنوبية لبيروت التي تعد موطنًا لبعض المجتمعات الأكثر عرضة للمخاطر في لبنان، والتي تضم لبنانيين وسوريين. وهذه المنطقة مكتظة بالسكان ومعروفة بضعف بنيتها التحتية من بينها الانقطاع المستمر للكهرباء وعدم الحصول على القدر الكافي من المياه وسوء إدارة نظام الصرف الصحي.[15] يعد حي السلوم موطنًا لعشائر عائلية كبيرة تنخرط بانتظام في نزاعات مسلحة. وتشير تقارير إلى أن هذا الحي يضم عددًا كبيرًا من تجار ومتعاطي المخدرات. وتُنفذ خطط أمنية في المنطقة بصورة منتظمة وتساعد فيها جزئيًا الأجنحة الأمنية لحزب الله وحركة أمل -وهما الحزبان السياسيان الرئيسيان في المنطقة.

2.3 صيدا

تقع صيدا في محافظة الجنوب في لبنان وهي ثالث أكبر مدن البلاد، كما أنها موطن لعدد كبير من الفلسطينيين الذين يقيمون بشكل أساسي في مخيم عين الحلوة الذي يخضع لإجراءات أمنية مشددة. تُدار عمليات الأمن الداخلي للمخيم من قبل مجلس أمن يضم عدة مجموعات مسلحة، بينما يراقب الجيش اللبناني محيطه.

وخلال العقد الماضي، أسست مجموعات متطرفة مثل جبهة فتح الشام (المعروفة سابقًا باسم جبهة النصرة) وتنظيم داعش وفتح الإسلام وغيرها خلايا داخل المخيم.[16] وأدت المخاوف من تصاعد العنف إلى اتخاذ الحكومة اللبنانية القرار المثير للجدل ببناء جدار خرساني مزود بأربعة أبراج مراقبة حول المخيم في عام 2017.

وكانت المدينة موطنًا لرجل الدين السلفي الشيخ أحمد الأسير وأتباعه، الذين دعوا إلى "الجهاد" ضد النظام في سوريا. بلغت عمليات أمن الدولة التي استهدفت الأسير والميليشيا التابعة له ذروتها في الاشتباكات التي استمرت ثلاثة أيام وأسفرت عن

---

[12] تم الاستشهاد بهذا الرقم من خريطة جغرافية للصراعات التي أجراها مركز معرفة المجتمع المدني في دعم لبنان. يهدف المخطط إلى تتبع الصراع من قبل المحليات في جميع أنحاء لبنان. تحديد المواقع الجغرافية للصراعات في لبنان، دعم لبنان، يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط : https://civilsociety-centre.org/cap/map#defconflict

[13] “Rockets Slam Historic Lebanese City of Baalbek. ” *France24*, 6 June 2013, accessed via: https://www.france24.com/en/20130606-syria-lebanon-baalbek-rockets-hezbollah-stronghold-historic-ruins

[14] “Fajr al-Joroud Operation: Army Secures Swift Gains Over Daesh.” Lebanese Republic: Ministry of Information, 21 August 2017, accessed via: https://www.ministryinfo.gov.lb/en/15654

[15] R.R. Habib, Z. Mahfoud, M. Fawaz, S.H. Basma, and J.S. Yeretzian. "Housing Quality and Ill Health in a Disadvantaged Urban Community." *Public Health* 123, no. 2 (2009): 174-81. doi:10.1016/j.puhe.2008.11.002.

[16] Tensions at Ain El-Helweh (starting August 7, 2014)." Civil Society Knowledge Centre, no. date, accessed via: https://civilsociety-centre.org/timeliness/4928

سقوط العديد من الضحايا من الجانبين. وأُلقي القبض على الأسير بعد هروبه لفترة وجيزة من موقع الاشتباكات بين العناصر الموالية له والقوات المسلحة اللبنانية في عام 2015.[17]

2.4 طرابلس

تعد طرابلس ثاني أكبر مدن لبنان، واستقبلت عددًا كبيرًا من اللاجئين السوريين الفارين من الحرب في سوريا. عانت المدينة من تهميش الحكومة المركزية لها لعقود من الزمن، ولا تزال تعاني من نقص في برامج منهجية كافية لمنح سكانها فرصًا متساوية تتمثل في توفير فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية.

وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تهديدان أمنيان بارزان شكلا تحديًا في المدينة قبل تنفيذ خطة أمنية صارمة. تمثل التهديد الأول في العديد من المسلحين الموالين لداعش مع بداية ظهوره، فضلا عن الفصائل الإسلامية المسلحة الأخرى، لجؤوا إلى طرابلس وتحصنوا فيها. أما التهديد الثاني فتمثل في ضرورة تسوية النزاع بين جبل محسن، وهي منطقة علوية تُعرف بدعمها القوي للرئيس السوري بشار الأسد النظام وتوجد في قلب طرابلس، ومنطقة باب التبانة -أحد أكثر الأحياء السنية فقراً في طرابلس. كانت المعارك بين هذين الحيين المتجاورين أمرًا معتادًا من عام 2011 إلى عام 2015، وغالبًا ما تشتعل المعارك ردًا على الأحداث في سوريا أو على طول الحدود اللبنانية السورية.[18]

2.5 زغرتا

تقع بلدة زغرتا في محافظة شمال لبنان. في 22 ايلول/سبتمبر عام 2017، أفادت مزاعم بمقتل امرأة في بلدة مزيارة على يد رجل سوري. وقد أثار ذلك غضبًا في المجتمع، حيث خرجت حشود من الناس إلى الشوارع للاحتجاج على وجود اللاجئين السوريين في المنطقة.[19] في الوقت نفسه، طردت بلدة مزيارة، إلى جانب العديد من البلدات الأخرى في منطقة زغرتا، اللاجئين السوريين، مما جعل الآلاف من الأسر السورية عرضة للخطر.

ونتيجة لذلك، أوكلت إلى القوات المسلحة اللبنانية مهمة التوسط لتسوية النزاع في زغرتا، حيث شن الجيش عدة عمليات اعتقال ومداهمات صغيرة. يشكل المسيحيون المارونيون أغلبية سكان زغرتا، ولذلك غالبًا ما تطغى على الصراع الصبغة الطائفية والطبقية. وفي الوقت الحالي، يُعد سليمان فرنجية، زعيم حزب المردة السياسي، هو الزعيم السياسي المهيمن في المنطقة.

2.6 كفرنبرخ

كفرنبرخ هي قرية في منطقة الشوف، وتقع في محافظة جبل لبنان. وكفرنبرخ هي في الأساس مدينة زراعية في المقام الأول نظرًا لوقوعها بين ينبوعين كبيرين، هما الصفا والباروك، ويقطنها حوالي 8000 مواطن و800 لاجئ سوري.[20] يزداد عدد السكان في كفرنبرخ خلال فصل الصيف وتعتمد المدينة اعتمادًا كبيرًا على الزراعة، حيث يستفيد منها حوالي 1800 مزارع وأسرهم.[21] وغالبية سكان القرية من الدروز (يشكلون نحو 65 ٪ من السكان) ويوجد بها أقلية من السكان المسيحيين (يشكلون نحو 35 ٪ من السكان).[22]

[17] "Al- Assir Sentenced to Death for Clashes with Army." *Annahar*, 28 September 2017, accessed via: https://en.annahar.com/article/672409-al-assir-sentenced-to-death-for-clashes-with-army

[18] Raphaël Lefèvre, "The Roots of Crisis in Northern Lebanon." Carnegie Middle East, April 2014, accessed via: https://carnegieendowment.org/files/crisis_northern_lebanon.pdf

[19] "Woman's Murder Prompts Mass Eviction of Syrians from Lebanese Town." *Reuters*, 5 October 2017, accessed via: https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-lebanon-refugees/womans-murder-prompts-mass-eviction-of-syrians-from-lebanese-town-idUSKBN1CA18S

[20] "KFARNABRAKH: Enhancing Emir Bashir's Canal." United Nations Lebanon, 31 August 2017, accessed via:http://un.org.lb/english/latest-news/kfarnabrakh-enhancing-emir-bashir-canal

[21] نفس المرجع.

[22] نفس المرجع.

شهدت كفرنبرخ حالات عنف ونزوح شديدة خلال الحرب الأهلية (بين عامي 1975 و1990). وفي عام 1997، دفعت الحكومة اللبنانية تعويضات لضحايا كفرنبرخ وبذلت جهوداً مكثفة لضمان عودة النازحين إلى القرية. يعيش اليوم سكان كفرنبرخ، المسيحيون والدروز، في سلام، والمجلس البلدي للقرية يضم مزيجًا من المسيحيين والدروز، وترأسه حاليا امرأة تنتمي للحزب الدرزي الرئيسي، وهو الحزب الاشتراكي التقدمي.

3 المفهوم المحلي للأمن الإنساني

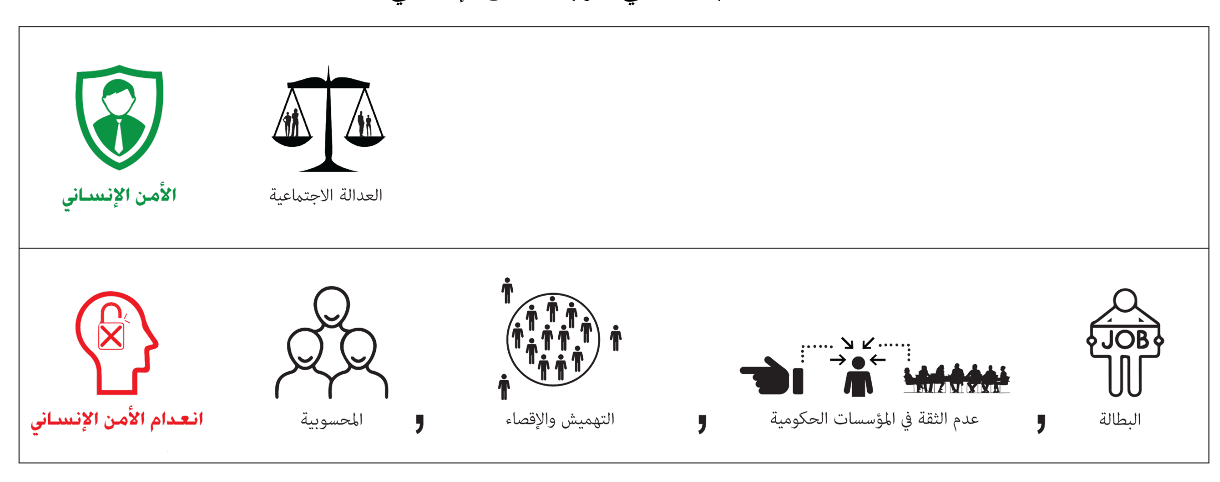
3.1 الاتجاهات الرئيسية

أحد الأهداف الرئيسية لهذا المشروع البحثي الإقليمي هو دراسة التعريفات المحلية للأمن الإنساني، وكيفية إعادة صياغة فهمها كبرنامج استجابة طويل الأجل للأخطار الناجمة عن الصراعات والتطرف العنيف في المنطقة. وتحقيقًا لهذه الغاية، طُلب من المشاركين في البحث تعريف الأمن الإنساني.

ورغم أن معظم المشاركين لم يكن لهم معرفة بالأمن الإنساني كمفهوم في العلوم الاجتماعية، فإنهم استطاعوا تحديد الجوانب الرئيسية لبرنامج الأمن الإنساني، لاسيما تلك الجوانب المتعلقة بالاحتياجات الأساسية. اتفق معظم المشاركين، في جميع الأنشطة الميدانية التي أجريت في المواقع الخاضعة للدراسة، على أهمية تحقيق الأمن الإنساني في الجهود التي تركز على احتواء الصراع وتعزيز صمود المجتمعات.

استندت التعاريف المحلية للأمن الإنساني عمومًا إلى الاحتياجات العاجلة في كل موقع. ومع ذلك، شهدت مختلف الأبحاث على كل من المستوى الوطني (مختبر السياسات) والمستويات المحلية (ورش العمل وحلقات النقاش المركزة والمقابلات) بروزًا لموضوعين عامين يتعلقان بكيفية فهم الأمن الإنساني عبر الثغرات في برامج الأمن الإنساني.

الشكل 2: اتجاهات في تعريف الأمن الإنساني.



كانت العدالة الاجتماعية هي الموضوع الرئيسي الأول، وكانت مرتبطة بشكل متزايد بالنفعية في لبنان فضلًا عن التهميش وعدم الثقة في مؤسسات الدولة. خلق النظام القائم على المحسوبية في لبنان تفاوتًا وحالة من عدم المساواة في توفير الفرص والمخرجات. أفاد المشاركون في حلقات النقاش المركزة، الذين ينتمون إلى المجتمعات المعرضة للخطر، بأن هناك اعتماد على الزعماء السياسيين المحليين في توفير الفرص والخدمات، وهو ما يعطي ميزة واضحة لأولئك الذين تربطهم علاقة أفضل بالشخصيات السياسية أو التابعين للحركات السياسية القائمة.

يرتبط الظلم الاجتماعي، المتمثل في قلة الفرص وانعدام العدالة في تقديم الخدمات، بالشعور بالتهميش والإقصاء، مما دفع الشباب الذكور إلى المشاركة في أنشطة غير مشروعة. أفاد المشاركون أن الأساليب النفعية هي التي تتحكم في توفير الخدمات، مثل الرعاية الصحية العامة والتعليم، والتي ينبغي أن تقدمها الدولة. وعلى سبيل المثال، ذكر أحد المشاركين في حلقة النقاش المركزة في زغرتا أنه اضطر للتوجه إلى المسؤولين السياسيين المحليين لتسجيل أطفاله في مدرسة عامة.[23]

يؤدي هذا الظلم الاجتماعي إلى **الشعور بعدم الثقة في المؤسسات الحكومية**، إذ عبر بعض المشاركين عن تفضيلهم للخدمات التي تقدمها الجهات غير الرسمية، بدلاً من الخدمات التي تقدمها الجهات الرسمية.[24] وأدى عدم الثقة في المؤسسات

[23] حلقة نقاش مركزة للذكور، زغرتا، 10 تموز 2018.
[24] حلقة نقاش مركزة للذكور، حي السلوم، 25 سبتمبر 2018.

إلى إضعاف الشعور بالهوية الوطنية وتسبب في ولاء بعض الأفراد المعرضين للخطر للمنظمات التي تتجاوز الدولة الوطنية، والتي يتبنى بعضها مبادئ متطرفة.[25]

كانت البطالة هي الموضوع الرئيسي الثاني الذي تناول المشاركون عن طريقه الأمن الإنساني. كان من المتوقع أن يركز المشاركون في الأبحاث على التوظيف في ظل الظروف الاقتصادية القاسية التي تشهدها لبنان وارتفاع معدل البطالة والذي بلغ في عام 2018 حوالي 25٪ على الصعيد الوطني و37٪ بين الذين تقل أعمارهم عن 25 عامًا.[26] وارتبطت المخاوف من البطالة بالواسطة (المحسوبية). وأدى هذا الشعور بعدم العدالة إلى الشعور باليأس وغياب الهدف والطموح، خاصة بين الشباب -مما يجعلهم أهدافًا سهلة المنال للتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة. ويقول مدير إحدى المنظمات غير الحكومية في طرابلس إن هؤلاء الأشخاص غالباً ما يتورطون في ارتكاب جرائم منظمة بسبب ما يمنحهم ذلك من شعور بكينونتهم ووجود هدف لهم بحسب رؤيتهم.[27]

ورغم أن هذين الموضوعين كانا عنصرًا مشتركًا في المنطقة التي شملتها الدراسة، لوحظ وجود اختلافات كبيرة في المفاهيم والخلفيات، وبالتالي عدم صياغة تعريف وطني عام للأمن الإنساني. وسيُسلط الضوء على هذه الاختلافات في القسم التالي الذي سيعرض تصورات المشاركين حول الأمن الإنساني من كل من المواقع الستة.

3.2 الاختلافات المحلية في تحديد الأمن الإنساني

الشكل 3: الاختلافات المحلية في تعريف الأمن الإنساني.

المنطقة	تعريف مفهوم الأمن الإنساني
بعلبك	الأمن الروحاني، الأمن البيئي، الأمن الصحي
بعلبك	المشاركة السياسية، الأمن الاقتصادي
كفرنبرخ	تمكين المرأة، تكافل اجتماعي
حي السلوم	تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية
زغرتا	تحقيق تنمية مستدامة
صيدا	حرية التعبير (FREEDOM)، الأمن الاقتصادي

25 حلقة نقاش للتحقق، بعلبك، 12 شباط 2019.

26 Samar Kadi, "Lebanon's Youth Bearing the Brunt of Unemployment, Regional Instability." *The Arab Weekly*, 6 August 2017, accessed via: https://thearabweekly.com/lebanons-youth-bearing-brunt-unemployment-regional-instability

27 مقابلة مع موظف منظمة مجتمع مدني، أجراها المركز اللبناني للدراسات في طرابلس، 13 شباط 2019.

3.2.1 طرابلس

اعتبر المشاركون في الأنشطة البحثية في طرابلس أن الأمن الإنساني عملية شاملة وتدريجية. وبالنسبة إليهم، يمكن تحقيق الأمن الإنساني في حياة الفرد، بدءًا من مرحلة الطفولة مرورًا بمرحلة البلوغ عندما يستطيع الشخص ممارسة حقوقه المدنية والسياسية بشكل أفضل ويصبح أكثر اندماجًا في المجتمع. ووفقًا لذلك، جرى التأكيد عدة مرات خلال ورشة العمل على أهمية الوعي المدني وعلى دور الأسرة وتقنيات التربية السليمة للأطفال.[28]

علاوة على ذلك، شدد المشاركون في طرابلس على ضرورة إضافة جانب روحاني للأمن الإنساني، مشددِّين على أهمية التعبير علنًا عن الآراء السياسية والدينية. وينبغي فهم رغبة سكان طرابلس في البعد السياسي والديني للأمن الإنساني في سياق تاريخ طرابلس الطويل من التهميش السياسي ووضعها كمدينة ذات أغلبية سنية.

كما جرى تسليط الضوء على **الأمن البيئي** بسبب ارتفاع مستويات التلوث في طرابلس، ومحدودية خدمات إدارة النفايات، ونقص المساحات العامة المطورة مثل الشواطئ، على سبيل المثال.[29] يمكن أن يرتبط ذلك أيضًا بالمخاوف المتعلقة بالأمن الصحي. تعاني مستشفيات طرابلس العامة من نقص في التمويل، وتطلب الكثير من المستشفيات من المرضى دفع مبلغ مادي قبل تلقي العلاج. علاوة على ذلك، فإن العيادات التي تديرها وزارة الصحة تفتح أبوابها لعدد محدود من الساعات كل يوم، مما يعوق الحصول على قدرٍ كافٍ من الخدمات الصحية سواء البدنية أو النفسية.

3.2.2 بعلبك

ألقى المشاركون في البحث في بعلبك الضوء على قضايا تتعلق بالمشاركة السياسية، خاصة حرية التعبير، في التحدث عن رؤيتهم للأمن الإنساني. صرّح المشاركون في ورش العمل بأن تبني رأي سياسي أو تبني أيديولوجية سياسية تتعارض مع الآراء التي يتبناها غالبية السكان يؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي، وهو ما ينتج عنه حواجز فكرية في المدينة تقوض التنمية في المنطقة.

يمكن فهم الأمن الإنساني من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، أيضاً عن طريق تاريخ المنطقة من الحرمان والتهميش. اعتبر المشاركون في البحث أن الأمن الإنساني هو مزيج من الحماية القانونية والرفاه الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الفردية الأساسية.[30]

3.2.3 كفرنبرخ

تَركّز تفسير الأمن الإنساني في كفرنبرخ على مفهوم **التضامن الاجتماعي وبناء السلام.** واعتبرت هذه عناصر أساسية بالنظر إلى تاريخ القرية من العنف الطائفي خلال الحرب الأهلية اللبنانية. علاوةً على ذلك، أكد المشاركون أن مفهومهم للأمن الإنساني ينطوي على تمكين المرأة نظراً للوجود القوي للمنظمات المحلية التي تدافع عن قضايا المرأة، حيث لاحظ المشاركون زيادة الاستقرار وتحسن الحكم المحلي منذ انتخاب رئيسة للبلدية.[31]

3.2.4 حي السلوم

أدرك المشاركون في البحث في حي السلوم أن الأمن الإنساني هو منهج شامل لتعزيز مجتمع يسوده السلام عبر تلبية **الاحتياجات الأساسية للأفراد.** وممكن تفسير هذا التركيز على الحاجات الأساسية بسبب أن هذه المنطقة تستضيف التجمعات

[28] المشاركين ورشة العمل، طرابلس 30-31 تموز 2018.

[29] "Tripoli's El Mina Struggles with Pollution, Works on Sewer Network Too Slow." Lebanese National News Agency, 27 January 2017, accessed via: http://nna-leb.gov.lb/en/show-report/944/nna-leb.gov.lb/en

[30] المشاركين ورشة العمل، طرابلس 19-21 تموز 2018.

[31] المشاركين ورشات العمل، كفرنبرخ، 16 تشرين أول 2018 و23 شباط 2019.

السكانية العشوائية للمجتمعات المحلية الأكثر عرضة للخطر.[32] وتعاني المنطقة من البنى التحتية المتداعية والفقر وضعف الخدمات الصحية.[33]

3.2.5 زغرتا

يرى المشاركون في زغرتا أن الأمن الإنساني هو نقطة التقاء بين **الأمن القومي وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.** وأكد المشاركون على أهمية الأمن الشخصي والمجتمعي فيما يتعلق بالحماية من التعرض للأذى، وبأن الأمن الإنساني هو العقد الاجتماعي الذي يضمن السلامة والاستقرار. وعرّف المشاركون في ورشة العمل الأمن الإنساني بأنه مزيج من حقوق الإنسان (التي تختلف أكاديميًا عن الأمن الإنساني)، والقضاء على الفقر والتماسك المجتمعي.[34] كان لدى المشاركين في حلقة النقاش المركزة، الذين ينتمون إلى الفئات المحرومة، فهم مختلف للأمن الإنساني، اتضح عن طريق تأكيدهم على أهمية توفير الاحتياجات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والأمن الوظيفي.[35]

3.2.6 صيدا

أشارت الأنشطة البحثية التي أجريت في صيدا أن الأمن الإنساني يمكن تحقيقه **عبر تعزيز حرية التعبير وحقوق الإنسان.** اعتبر المشاركون أن حرية التعبير عن الدين والمعتقدات أمر بديهي في برامج الأمن الإنساني وشددوا على أهمية موازنة القوة بين الجماعات الدينية المختلفة.

كما شدد المشاركون على أهمية ضمان **الحقوق المدنية والاقتصادية** لهذا المجتمع لكونهم يعيشون في مدينة تضم مجتمعًا فلسطينيًا كبيرًا، واعتبروا ذلك جزءًا لا يتجزأ من أي برنامج ناجح للأمن الإنساني في منطقتهم.[36]

تبرز هذه الاختلافات المحلية الدقيقة في تعريفات الأمن الإنساني التحدي المتمثل في التوصل إلى تعريف لبناني للأمن الإنساني. وتؤدّي الاختلافات التاريخية والاختلافات في التركيبة السكانية على المستوى المحلي إلى وجود أولويات مختلفة إزاء برامج الأمن الإنساني. ومع ذلك، كانت العدالة الاجتماعية والإنصاف والمساواة في الحصول على فرص العمل الموضوعان الرئيسيان فيما يخص الأمن الإنساني في لبنان.

[32] "حي السلوم". جمعية أمل الدولية، 16 تشرين أول 2017، يمكن الوصول إليها عبر: https://amel.org/centers/hay-elsellom/

[33] R.R. Habib, Z. Mahfoud, M. Fawaz, S.H. Basma, and J.S. Yeretzian. "Housing Quality and Ill Health in a Disadvantaged Urban Community." *Public Health* 123, no. 2 (2009): 174-81. doi:10.1016/j.puhe.2008.11.002.

[34] المشاركون في ورشة العمل، زغرتا، 8-9 تموز 2018.

[35] حلقة نقاش مركزة للإناث، زغرتا، 10 آب 2018.

[36] المشاركون في ورشة العمل، صيدا، 12-13 أيلول 2018.

4 الجهات الفاعلة الموثوقة لتنظيم برامج الأمن الإنساني

أظهرالنقاش حول الجهات الفاعلة الموثوق بها لتنفيذ برامج الأمن الإنساني في كافة مناطق البحث في لبنان اتجاهًا عامًا واحدًا . إذ اعتبر المشاركون أن **المؤسسات الحكومية، من بينها قوات الأمن**، هي الجهات الفاعلة الرئيسية لتعزيز الأمن الإنساني، وطالبوا الدولة اللبنانية بالقيام بهذا الدور وضمان تقديم الخدمات حسب الحاجة.

لكن **الدولة ليست دائمًا الجهة الفاعلة الأكثر موثوقية.** لم يثق المشاركون في جميع أنحاء المناطق في استعداد الدولة لتحقيق هذا الهدف بفاعلية، استنادًا إلى شعور واسع النطاق بانعدام الثقة في الإدارات العامة،[37] والمنظور العام بفساد وفشل النظام الإداري للدولة.[38]

وبناء على ذلك، أظهر البحث أن الناس في مواقع مختلفة يميلون إلى اللجوء إلى جهات فاعلة مختلفة، معظمها شبه حكومية، لضمان توفير الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم. وتكون هذه الجهات الفاعلة عادةً أحزابًا سياسية تنشط محليًا داخل مجتمعاتها الطائفية. على سبيل المثال، ينشط حزب الله وحركة أمل في بعلبك وحي السلوم، حيث يشكل الشيعة غالبية السكان. ويعد الحزب الاشتراكي التقدمي الأكثر نشاطًا في كفرنبرخ، نظرًا لأن غالبية سكانها من الدروز.[39]

تعمل هذه الأحزاب كوسيط بين المواطنين والحكومة المركزية، ولذا يُنظر إليها على أنها الضمان الرئيسي لمجتمعهم في نظام المحسوبية الذي يطغى على السياسة في لبنان.[40]

تبرز الاختلافات المحلية أيضًا، بصرف النظر عن هذا الاتجاه العام، نظام المحسوبية الذي يتحكم في توفير الخدمات المحلية في لبنان وكيفية تأثيره في منظور السكان للجهة الفاعلة القادرة والأكثر موثوقية لتقديم برامج الأمن الإنساني.

الشكل 4: الجهات الفاعلة الموثوقة محليًا لتقديم برامج الأمن الإنساني.

المنطقة	الجهات الفاعلة الرئيسية الموثوق بها
بعلبك	الجهات شبه الحكومية
كفرنبرخ	البلدية
حي السلوم	حزب الله
زغرتا	الحكومة اللبنانية
صيدا	الجهات الفاعلة في الدولة
طرابلس	منظمات المجتمع المدني

بالنظر إلى التاريخ الطويل للإهمال والتهميش في **بعلبك،** كما ذكر المشاركون في ورشة العمل،[41] عُرِّفت **الجهات الفاعلة شبه الحكومية** مثل الأحزاب السياسية البارزة وجماعات المجتمع المدني بأنها المنفذ الفعلي لبرامج الأمن الإنساني. ومع ذلك، أشار المشاركون إلى أن منهج هذه الجهات في تنفيذ برامج الأمن الإنساني غير فعال، وأثيرت شكوك حول نزاهة مبادراتها وتأثيرها وفاعليتها الحقيقية.

بالنظر في أحد التفاصيل الدقيقة البارزة بشأن أوجه الترابط بين منظمات المجتمع المحلي والحكومات المحلية، اعتبر المشاركون في **كفرنبرخ البلدية** بأنها الجهة الفاعلة الأكثر قدرة على ضمان الأمن الإنساني، وينظرون إلى الحزب المحلي (الحزب التقدمي الاشتراكي) أيضًا على أنه يلعب دورًا مهمًا في هذا الشأن. ويرأس بلدية كفرنبرخ امرأة كانت ترأست من

[37] "Are the Lebanese Corrupt?" *Sakker El Dekkene,* January 2015, accessed via: https://www.sakkera.com/console/admin/assets/uploads/files/cdf78-survey-report-jan-29en.pdf
[38] Helga Kalm, "Lebanon – A Failed State?" International Centre for Defence and Security, 20 February 2015, accessed via: https://icds.ee/lebanon-a-failed-state/
[39] وفقا لما ذكره المشاركون في ورشات العمل وحلقات النقاش المركزة في كل من المواقع الثلاثة.
[40] "Clientelism as the Link between Voters and Political Parties." Lebanese Center for Policy Studies, 1 May 2015, accessed via: https://www.lcps-lebanon.org/agendaArticle.php?id=48
[41] المشاركون في ورشة العمل، بعلبك، 19-21 تموز 2018.

قبل منظمة غير حكومية محلية تهتم بتقديم الخدمات في القرية. وتشتهر رئيسة البلدية بعلاقتها الوثيقة بالحزب التقدمي الاشتراكي، وهي العلاقة التي تساعد أيضًا على إرضاء سكان كفرنبرخ.[42] وفيما يخص الدولة ذاتها، اتفق المشاركون في كفرنبرخ مع آراء جميع المشاركين الآخرين فيما يتعلق بعجز الدولة وعدم رغبتها في التدخل لصالح الشعب.

في **حي السلوم،** يعد **حزب الله،** وبدرجة أقل حركة أمل، أكثر الجهات الفاعلة الموثوق بها بالنظر إلى غياب دور الدولة. وعلى الجانب الآخر، لو لم تعاني المنطقة من الإهمال والتهميش على مدار عقود، لكانت الدولة هي الجهة الفاعلة الأكثر قدرة.[43]

نجح حزب الله وحركة أمل عن طريق نظام شامل لتقديم الخدمات قائم على أساس المحسوبية والتزام قوي بحماية المجتمع المحلي في أن يصبحا أكثر الجهات الفاعلة الموثوق بها في المنطقة، على الرغم من أن معظم المشاركين في الأبحاث اعترفوا بأن هذا النهج يتنافى مع التقاليد والقواعد المألوفة. ونالت منظمات المجتمع المدني التي تعمل في حي السلوم بعض الثناء، ومع ذلك، لم يُنظر إلى المبادرات التي أطلقتها هذه المنظمات على أنها تلبي احتياجات المجتمع المحلي.

في **زغرتا،** على عكس الأماكن الأخرى، كان هناك ثقة نسبية في الدور الذي تقوم به **الحكومة اللبنانية** في تعزيز برامج الأمن الإنساني رغم أن المشاركين أشاروا إلى وجود ثغرات في النهج الذي تتبعه الدولة. يأتي هذا الرضا النسبي في زغرتا بعد سنوات من الاضطرابات الاجتماعية، والتي نشأت عن تاريخ من النزاعات العنيفة بين العائلات. وعندما ابتعدت زغرتا عن ماضيها العنيف وتخلت عنه، احتضن قادتها المحليون سلطة الدولة وأكدوا ولائهم مجددًا لمؤسساتها الأمنية والقضائية.

في **صيدا،** عُرفت **الجهات الفاعلة شبه الحكومية** مثل الأحزاب السياسية البارزة، والفصائل الفلسطينية، ومجموعات المجتمع المدني بأنها المنفذ الفعلي لبرامج الأمن الإنساني في غياب الدولة. وعلى غرار بعلبك، عبّر المشاركون في الأبحاث عن شكوكهم إزاء حيادية ونزاهة وفاعلية المبادرات التي تقودها هذه الجهات.

في **طرابلس،** لم يتمكن المشاركون في البحث من تحديد جهة فاعلة موثوقة باستثناء **بعض منظمات المجتمع المدني** التي كان يُنظر إليها على أنها "تبذل قصارى جهدها لتخفيف الظروف القاسية التي يتعرض لها سكان المدينة".[44] ومع ذلك، اعتبر الأشخاص أصحاب المصلحة والشأن، الذين أُجريت معهم مقابلات في طرابلس، أن تدخلات هذه الجهات الفاعلة لم تكن كافية، وأن هناك حاجة ماسّة لتدخّل الدولة من أجل تحسين الأمن الإنساني في المدينة.

42 مقابلة مع موظفة في الحكومة المحلية، أجراها المركز اللبناني للدراسات في كفرنبرخ، 16 تشرين أول 2018.
43 المشاركون في ورشة العمل، حي السلوم، 19-20 تشرين أول 2018.
44 المشاركون في ورشة العمل، طرابلس، 30-31 تموز 2018.

5 الأمن الإنساني والوقاية من التطرف العنيف

5.1 محركات التطرف العنيف

يتمثّل أحد الأهداف البحثية لهذا المشروع في دراسة إذا كانت المجتمعات المحلية في البلدان الثلاثة تربط الفجوات في برامج الأمن الإنساني بظهور التطرف العنيف، وما إذا كان يمكن لبرامج الأمن الإنساني التي تستند إلى المعرفة أن تحقق أهداف الوقاية من التطرف العنيف من خلال مبادئ توجيهية للسياسة وضعت على المستوى المحلي. وقد تأكدت هذه الصلة في كل من تونس والأردن ولبنان، وإن كان ذلك عبر مجالات ذات أولويات مختلفة في برامج الأمن الإنساني وفي وجود فوارق محلية دقيقة ومداخل مختلفة.

سعى المشروع إلى الحصول على إسهامات تتعلق بالمشاركة السياسية وتمكين المرأة والتوظيف والتعليم والعدالة الاجتماعية كمجالات رئيسية لبرامج الأمن الإنساني في المنطقة. أظهرت نتائج الأبحاث في لبنان -وإلى حد ما في تونس-[45] أن المجتمعات المحلية تعطي الأولوية لمجالات رئيسية مختلفة.

وتناول البحث ملاحظتين هامتين، الأولى هي التصور بأن التهميش الهيكلي يؤدي إلى التطرف العنيف، وأحيانًا عبر التعرض لأزمات شخصية ناتجة عن هذا التهميش. والثاني هو إعطاء الأولوية للتوظيف والتعليم والأمن الصحي باعتبارها مجالات رئيسية للنهوض بالأمن الإنساني في البلاد.

5.2 محركات التطرف العنيف كثغرات في برامج الأمن الإنساني

اعتقد المشاركون في المناطق الست الخاضعة للدراسة في لبنان أن التطرف العنيف هو استجابة للتهميش والحرمان على المستويين الفردي والمجتمعي، إذ كان الرأي السائد في جميع المناطق هو أن الفقر أساس جميع أنواع التشدد والتطرف.[46] وقد لخّص المشاركون على ما يبدو مظالمهم الهيكلية بكلمة "الفقر" الناجم عن البطالة والظلم الاجتماعي في دخول سوق العمل. ويفاقم اقتران الفقر بمحدودية الحصول على الاحتياجات الأساسية من شعور الناس بالإحباط من الدولة.

لكن الردود لم تركز فقط على العوامل الهيكلية، إذ إنه نوقشت قضايا الهوية ذات الصلة، ولاسيما صورة الشخص لذاته وإحساسه بالمظلومية كعوامل مهمة في تفسير التطرف العنيف. لفهم ذلك، يتعين على المرء أن يضع في اعتباره التركيبة السكانية والطائفية في لبنان، حيث إن الطوائف عبارة عن مجموعات منفصلة تتنافس للحصول على نصيبها من الفائض الاجتماعي وتخوض معاركها في الساحتين الاجتماعية والسياسية.[47]

لذلك، يرى كل مجتمع نفسه مستهدفًا ومحرومًا أكثر من الآخرين. وهذا بدوره يؤدي إلى مزيد من الاعتماد على الجماعات الطائفية للحصول على الحقوق والمكاسب السياسية والاقتصادية، وينتج عن ذلك تعزيز نظام المحسوبية للحصول على الخدمات، والذي جرت مناقشته في وقت سابق. وفيما يتعلق بوضع برامج الأمن الإنساني، **فهذا يعني أن الطوائف هي الضامن الأول لتوفير الأمن الإنساني للأفراد في المجتمعات المحلية.**

ويترتب على ذلك بطبيعة الحال أنه عندما تُستهدف جماعة (سواء طائفة أو عائلة أو قبيلة)، يشعر المرء بالتهديد الشخصي ويواجه أزمة شخصية، ويجب أن يمنح انتماء الشخص لأي جماعة إحساسًا بالفخر وتحقيق الذات، وعندما تتوقف الجماعة التي ينتمي إليها هذا الشخص عن تقديم ذلك، يسعى الأفراد إلى تحديد هوية بديلة للجماعة، مما قد يؤدي إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة.[48]

---

[45] سيتم نشر النتائج من تونس لاحقًا في عام 2019 بواسطة معهد غرب اسيا وشمال افريقيا ومؤسسة الياسمين.
[46] وفقا لما أعرب عنه المشاركين في 11 ورشة عمل و12 حلقة نقاش مركزة في جميع المناطق محل الدراسة في لبنان.
[47] Fawwaz Traboulsi, "Social Classes and Political Power in Lebanon." Heinrich Boell Stiftung Middle East, 4 May 2014, accessed via: https://lb.boell.org/sites/default/files/fawaz_english_draft.pdf
[48] Leen Aghabi, Kim Wilkinson, Neven Bondokji, and Alethea Osborne, "Social Identity and Radicalisation: A Review of Key Concepts." (Amman: West Asia, North Africa, 2018), accessed via: http://wanainstitute.org/en/publication/social-identity-and-radicalisation-review-key-concepts

لم يطرح المشاركون هذا التفسير الاجتماعي والنفسي، لكن وجهات نظرهم ربما تقود المحللين إلى هذا الاستنتاج. على سبيل المثال، في طرابلس، اعتبر المشاركون في البحث أن التطرف العنيف يمثل ملاذًا أخيرًا عند مواجهة التفاوتات الهيكلية التي لا حصر لها وقلة الفرص التي تجعلهم يشعرون بعدم الأمان. ويرى هؤلاء أن انعدام الأمن والتهميش يؤدي إلى التطرف العنيف كرد على شعورهم الذاتي بالمظلومية.[49]

وبالمثل، في **صيدا**، أكّد المشاركون في البحث أن الظلم والضعف يشوّهان نظرة الشخص لنفسه. يلجأ الأفراد للتغلب على الشعور بالنقص إلى التطرف العنيف لتعزيز تقدير الذات.[50] ويتماشى هذا مع نتائج الأبحاث الأخرى المتعلقة بالهوية والتطرف[51]، لكن المشاركين لم يوضحوا المراحل التفصيلية لهذا التحول. وبدلاً من ذلك، اعتبر المشاركون في صيدا وكفرنبرخ وزغرتا أن التعصب **والتفسير الخاطئ للدين** من قبل رجال الدين يمكن أن يؤدي إلى التطرف العنيف، رداً على هذه الأزمة الشخصية.[52]

وقال المشاركون في زغرتا، لدى سؤالهم عن سبل معالجة المحركات النفسية والهيكلية التي تؤدي للتطرف العنيف، إن أي جهد يبذل للوقاية من التطرف العنيف يجب أن يأخذ في الاعتبار الأمن الإنساني كشرط أساسي في جميع أنحاء لبنان. لكن هذا التصور الشمولي يعتمد في رؤيته على احتياجات زغرتا الأساسية.

وعلى الرغم من أن سكان **زغرتا** لم يشعروا بالتهديد المباشر من التطرف العنيف، فإن المشاركين ذكروا أن **المشاكل الأمنية في طرابلس كان لها تأثير سلبي على أمنهم الاقتصادي بسبب القرب الجغرافي بين المدينتين**. وتعد طرابلس المحور الاقتصادي لمحافظة الشمال، إلا أن سكان زغرتا توقفوا عن زيارة طرابلس والعمل فيها بسبب الوضع الأمني فيها، والذي كان له تأثير على المدينتين، حيث فقدت طرابلس الكثير من المتسوقين، في حين خسرت زغرتا فوائد التسوق في أحد أرخص المواقع في لبنان.

لكن الأمر المثير للاهتمام هو أن المشاركين في حي السلوم اعتبروا أن برامج الأمن الإنساني يجب أن تكون الاستراتيجية الأساسية للوقاية من التطرف العنيف. ويرى هؤلاء المشاركون أن الأمن الإنساني يمكنه أن يحقق الاكتفاء الذاتي المادي والرضا الشخصي، وهما أمران أساسيان في تعزيز قدرة الأفراد على مواجهة التطرف العنيف وعاملان رئيسيان لاستقرار المجتمعات.[53]

5.3 أولويات برنامج الأمن الإنساني والوقاية من التطرف العنيف

شدد المشاركون في المناطق اللبنانية الست التي شملتها الدراسة على ضرورة الاهتمام بثلاثة مجالات رئيسية من أجل وضع استراتيجية شاملة لبرامج الأمن الإنساني في لبنان بحيث تكون قادرة على التصدي لمحركات التطرف العنيف هناك. وهذه المجالات الثلاث هي التعليم والتوظيف والرعاية الصحية. يرتبط التعليم والتوظيف بشكل مباشر بجهود الوقاية من التطرف العنيف، وفقًا لما أظهرته الدراسات المختلفة.[54]

[49] المشاركون في ورشة العمل، طرابلس، 30-31 تموز 2018.
[50] مقابلة مع أحد أفراد الأمن، أجراها المركز اللبناني للدراسات في صيدا، 12 تشرين أول 2018.
[51] Seth J. Schwartz, Curtis S. Dunkel, and Alan S. Waterman, "Terrorism: An Identity Theory Perspective." *Studies in Conflict & Terrorism* 32, no. 6 (2009): 537-59. doi:10.1080/10576100902888453.
[52] المشاركون في ورشة العمل، كفرنبرخ، 16 تشرين أول 2018 و23 شباط 2019؛ المشاركون في ورشة العمل، صيدا، 12-13 تشرين أول، 2018؛ والمشاركون في ورشة العمل، زغرتا، 8-9 آب، 2018.
[53] المشاركون في ورشة العمل، حي السلوم، 19-20 تشرين أول 2018.
[54] "Preventing Violent Extremism through Education." United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization, 2017, accessed via: https://unesdoc.unesco.org/in/documentViewer.xhtml?v=2.1.196&id=p::usmarcdef_0000247764&file=/in/rest/annotationSVC/DownloadWatermarkedAttachment/attach_import_03351462-7788-4631-ba6d-e3bd278a8449?_=247764eng.pdf&locale=en&multi=true&ark=/ark:/48223/pf0000247764/PDF/247764eng.pdf#559_17_Proventing%20violent_E_int-final.indd:.5067:145 and Samantha De Silva, "Role of Education in the Prevention of Violent Extremism." The World Bank, November 2017, accessed via: http://documents.worldbank.org/curated/en/448221510079762554/pdf/120997-WP-revised-PUBLIC-Role-of-Education-in-Prevention-of-Violence-Extremism-Final.pdf

تؤدي البطالة والبطالة المقنعة إلى شعورٍ عميق بعدم القدرة على الإنجاز والتهميش والحرمان النسبي. يتغلب الأفراد على هذه العوامل عن طريق الانضمام إلى الجماعات المتطرفة التي توفر لهم المكانة والشعور بالإنجاز المادي والنفسي. لا يؤدي الفقر في حد ذاته إلى التطرف، على عكس النظرة العامة التي يجري عادةً طرحها في جميع أنحاء المنطقة وكما هو موضح سابقًا من جانب المشاركين في البحث في لبنان، لكن العواقب غير المباشرة للفقر مثل تدني احترام الذات واليأس، وأزمات الهوية المتعلقة بأهداف الفرد وغرضه في الحياة هي التي تقود إلى التطرف.

لذلك، يمكن للتعليم الجيد أن يحسن فرص الحصول على الوظائف ويمكن أن يزيد من فرص العمل أو على الأقل توفير فرص لتحقيق ريادة اجتماعية ومالية بديلة مجزية للتغلب على الفقر والحرمان النسبي.

لكن المشاركين في البحث أشاروا إلى أن الشباب، وخاصة الذكور، لديهم فرص تعليم محدودة بسبب زيادة تكلفة التعليم الخاص إذ إن نوعية التعليم في المدارس الحكومية تتدهور بشكل كبير. ويؤدي غياب التعليم الجيد إلى عدم اكتساب الأفراد مهارات كافية، وبالتالي إلى فرص عمل محدودة. وينطبق هذا بشكل خاص على العاملين محدودي المهارة، الذين يصبحون عرضة لتقلب سوق التوظيف ومنافسة العمالة الأجنبية، ومن ثم إمكانية تجنيدهم من قبل الجماعات المتطرفة.

تتعلق هذه المظالم بشكل عام بالعدالة الاجتماعية والحصول على الفرص، سواء كانت وظيفية أو تعليمية. لكن أوجه القصور في العدالة الاجتماعية تمتد لتشمل مجالات الخدمات الأخرى ذات الأهمية الكبيرة للأمن الإنساني، مثل الأمن الصحي.

شدد المشاركون في لبنان على ضرورة توافر الأمن الصحي مقارنة بالمشاركين في الأردن وتونس. لم يقدم المشاركون رابطًا مباشرًا أو غير مباشر لإيضاح العلاقة بين انعدام الأمن الصحي ومحركات التطرف على الرغم من أنهم أشاروا إليه أثناء مناقشة جهود الوقاية من التطرف العنيف. بدلاً من ذلك، أظهرت وجهات نظرهم أن انعدام الأمن الصحي يزيد من شعورهم بالتهميش والضعف. وينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار بالنظر إلى أن أكثر من نصف السكان اللبنانيين ليس لديهم أي شكل من أشكال التأمين الصحي.[55] تزيد هذه النسبة في مواقع مثل طرابلس، حيث إن 75٪ من العائلات ليس لديها أي شكل من أشكال التأمين الصحي.[56]

يؤدي انعدام الأمن الصحي إلى انعدام الأمن الإنساني بشكلٍ العام في لبنان، إذ إن جميع أركان الأمن الإنساني تتشابك مع بعضها البعض.[57]

وبالإضافة إلى هذه المجالات الثلاثة ذات الأولوية الرئيسية في برامج الأمن الإنساني، جرى التأكيد على بعض الأولويات المحلية المتعلقة بالخصائص المحددة لكل مجتمع. على سبيل المثال، أكد المشاركون في **بعلبك** على حرية التعبير، حيث تُعتبر بعلبك تاريخياً مجتمعًا متعدد الطوائف والجماعات. لكن وفقًا لبعض المشاركين فإن هذه المدينة "بدأت تفقد حاليًا تنوعها السياسي نتيجة هيمنة حزب الله عليها".[58]

وأشار المشاركون إلى أن الآراء تُفرض على السكان وأن المعارضين للخطاب السياسي السائد يتعرضون للترهيب وأحيانًا للقمع.[59] لذلك، تتمثل أحد المجالات ذات الأولوية في برامج الأمن الإنساني في إنشاء ثقافة قبول الرأي الأخر وضمان العدالة الاجتماعية وسيادة القانون والحفاظ على حرية التعبير والحقوق الشخصية. وربما كانت هذه المفردات طريقتهم للتعبير عن الأمن المجتمعي والأمن الشخصي.

[55] الجمهورية اللبنانية. مجلس التنمية والتعمير. الخطة الصحية، يمكن الوصول إليها عبر: http://www.cdr.gov.lb/Plan/Health/Arabic Report.htm

[56] Adib Nehmeh, "We Work and Raise Our Voice for Tripoli We Work and Raise Our Voice for Tripoli." United Nations Development Programme, March 2015, accessed via: https://www.undp.org/content/dam/lebanon/docs/CrisisPreventionRecovery/Publications/Tripoli Eng approved for web.pdf

[57] United Nations Trust Fund for Human Security, *Human Security Handbook* (New York: UNTFHS, 2016), accessed via: https://www.un.org/humansecurity/wp-content/uploads/2017/10/h2.pdf

[58] حلقة نقاش مركزة للتحقيق، بعلبك، 12 شباط 2019.

[59] المشاركون في ورشة العمل، بعلبك،19 -21 تموز، 2018.

في **طرابلس،** أكّد المشاركون على الحاجة إلى تنفيذ خطة تنموية شاملة لمعالجة أزمة البيئة الملحة في المدينة، إضافة إلى مشكلات أخرى، حيث يؤثر مكب النفايات الساحلي تأثيراً سلبياً في جودة الهواء ويؤدي إلى مخاطر بيئية أخرى مثل تلوث المياه. ويمكن أن تؤدي معالجة الأزمة البيئية في طرابلس إلى تحسين الأمن البيئي والغذائي والصحي.

في **زغرتا،** حظي الأمن الاقتصادي بمزيد من الاهتمام، ويرجع ذلك على الأرجح إلى أن المدينة تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وسوء التخطيط. يمكن أن يؤدي تعزيز الأمن الاقتصادي إلى تحسين النمو الاقتصادي في المنطقة وخلق الفرص للشباب.

أعطى المشاركون في **صيدا** الأولوية للخطاب الديني المتعلق بالتطرف العنيف وتعزيز نهج معتدل للمعتقدات من أجل تعزيز الأمن المجتمعي. بالإضافة إلى ذلك، دعا المشاركون في البحث إلى توفير تسوية مستدامة تُمنح فيها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية للاجئين الفلسطينيين في عين الحلوة. وينبع هذان المطلبان المحددان من حقيقة أن صيدا شهدت في السنوات الأخيرة صعود المتطرفين الذين ترسّخ وجودهم مع ظهور الشيخ أحمد الأسير، إذ إن جماعته أطلقت اشتباكات في المدينة مما استلزم في النهاية تدخل عسكري من قبل الجيش اللبناني.[60] ويلعب القرب الجغرافي من مخيم عين الحلوة أيضًا دورًا في ذلك، حيث يُعرف هذا المخيم بوجود عددٍ من المنظمات المتطرفة التي انخرطت في السابق في معارك/ أعمال عسكرية ضد الجيش اللبناني.[61]

وبغض النظر عن هذه الاختلافات المحلية، نلاحظ أن تمكين المرأة يبدو الأقل بروزًا في جميع مقاربات الأمن الإنساني التي تناولها المشاركون في لبنان، حيث لا ترتبط أي من الأولويات المحددة سابقًا بشكل مباشر بالقضايا المتعلقة بالمرأة والمساواة بين الجنسين، ونادرًا ما أشير إلى وجود علاقة مباشرة بين التطرف العنيف وتمكين المرأة. ويعتبر المشاركون أن التطرف العنيف قضية تتعلق بالرجل، وتقتصر مسؤولية النساء في مسألة التطرف، وفقًا للمشاركين، على دورهن التعليمي والتربوي.

---

[60] "Al- Assir Sentenced to Death for Clashes with Army." *Annahar*, 28 September 2017, accessed via: https://en.annahar.com/article/672409-al-assir-sentenced-to-death-for-clashes-with-army

[61] "Negotiating Jihad in Ain Al-Hilweh." Carnegie Middle East Center, 25 May 2016, accessed via: https://carnegie-mec.org/sada/63670

6 سياسات الأمن الصلب والأمن الإنساني والوقاية من التطرف العنيف

يشير هذا المشروع إلى تأثير سياسات الأمن الصلب في العلاقة بين برامج الأمن الإنساني واجراءات منع التطرف العنيف. يشير مصطلح السياسات الأمنية إلى السياسات والإجراءات التي تعتبر الدولة وليس الفرد "المرجع المادي Referent Object" الرئيسي الذي تسعى إلى حمايته والدفاع عنه.

ويحدد هذا المرجع المادي طبيعة "التهديدات" الأمنية الواجب التصدي لها وكذلك "الوسائل" لتحقيق ذلك. تعطي هذه السياسات الأولوية لأمن الدولة بغض النظر عن التأثير الذي قد تحدثه في عناصر مرجعية أخرى للأمان مثل الفرد.[62]

استخدم مصطلح "الخطط الأمنية" في هذا التقرير بسبب أهميته المحلية في كيفية تشكيل الحوار اللبناني المتعلق بهذه السياسات. يُشير مصطلح "الخطط الأمنية" إلى فترات الوجود المتزايد للأفراد العسكريين في المناطق السكنية لاحتواء الاضطرابات وتحقيق أهداف أمنية معينة مثل القضاء على تهديدات التطرف العنيف.

6.1 الخطط الأمنية في حالات التهديدات المباشرة

لا يتم تفسير التدابير الأمنية في لبنان بشكل عام على أنها مجرد حماية من تهديدات التطرف العنيف فحسب، وإنما أيضًا كأداة لوضع ضوابط للنظام الاجتماعي والسياسي. تستخدم التدابير الأمنية في بعض الحالات للحد من الحراك والتظاهر والسيطرة على "الآخرين"، وهو ما يعني في كثير من الأحيان استهداف اللاجئين والمهمشين اللبنانيين.[63] **يشعر اللبنانيون بشكل عام بالأمان عندما يتم تطبيق التدابير الأمنية الصلبة بشكل مؤقت، حتى في المناطق التي لها تاريخ من الصراع العنيف مع الجيش اللبناني.[64]** إذ تفضل المجتمعات في هذه المناطق استخدام خطط أمنية قصيرة الأجل بدلًا من تحويل مناطقهم إلى بؤر أمنية لمدة طويلة.

تختلف مدة التدابير الأمنية عادةً حسب طبيعة ومدى التهديد الأمني. نظرًا لأن مشاكل التطرف العنيف تقع عادة في أماكن ذات تاريخ طويل من المواجهات الأمنية، فإن المشاركين ينظرون إلى تطبيق الخطط الأمنية على أنها غير عادلة وتتفاوت في شدتها بحسب الطوائف الدينية والقوميات والطبقات الاجتماعية في أماكن تطبيقها، مما يعزز من شعور السكان بالتهميش. على سبيل المثال، عبّر المشاركون في طرابلس بالضجر من الخطط الأمنية طويلة الأجل بسبب الدلالات السياسية والوصمة السلبية الناتجة عن وجود القوات المسلحة اللبنانية في المناطق التي شهدت اشتباكات لقوى الأمن مع جماعات محلية.[65]

وبالمثل **في صيدا وعين الحلوة**، شعر المشاركون أنهم مستهدفون لأنهم من السنة.[66] وأعرب المشاركون عن أن فرض **خطط أمنية عادة ما يكون له محركات سياسية وليس بالضرورة أن تكون مدفوعة باعتبارات أمنية**. لذلك، يُعتبر تطبيق الخطط الأمنية انتقائيًا ويُنظر إلى الأفراد الذين لهم صلات سياسية على أنهم غير خاضعين لها.

ومع ذلك، فقد أعرب المدنيون عن اعتمادهم على قوات الأمن -سواء أكانت حكومية أم غير تابعة للدولة- التي توفر لهم الاستقرار المؤقت وتسمح لهم بمواصلة حياتهم رغم أنهم يعيشون في ظل احتمالية مستمرة باندلاع أعمال العنف. على المستوى الاجتماعي، فضّلت **النساء وجود قوات الأمن لإخماد الاضطرابات الاجتماعية وكذلك الجنوح والخروج عن القانون**. ويتعلق ذلك بالمخاوف المتعلقة بحماية المرأة، خاصّةً وأن بعض النساء عرَّفن العنف ضد المرأة بأنه تطرف

---

[62] للنقاش حول هذا، انظر بارق محادين، إعادة تصور المقاربة الأمنية: لماذا الآن؟ (عمان: معهد غرب آسيا وشمال افريقيا، 2018)، ص 4-5، متوفر على: http://wanainstitute.org/en/publication/reconceptualising-security-why-now

[63] Sima Ghaddar, "Lebanon Treats Refugees as a Security Problem-and It Doesn't Work." The Century Foundation, 4 April 2017, accessed via: https://tcf.org/content/commentary/lebanon-treats-refugees-security-problem-doesnt-work/?session=1

[64] تم التعبير عن هذه النقطة في كافة المناطق خلال حلقات النقاش المركزة الإحدى عشر مع تفاوت في درجة ومدة تنفيذ هذه الاجراءات. للمزيد حول التصورات المحلية حول الأمن، انظر:
David Chuter, "Perceptions and Prescriptions: How Lebanese People View Their Security." International Alert, February 2015, accessed via: https://www.international-alert.org/sites/default/files/Lebanon_SSRSynthesis_EN_2015.pdf

[65] مقابلة مع أحد موظفي الحكومة المحلية، أجراها المركز اللبناني للبحوث في طرابلس، 13 تموز 2018.

[66] المشاركون في ورشة العمل، صيدا، 12-13 تشرين أول، 2018.

عنيف.[67] بشكل عام، شعرت عينة الأشخاص التي أجري عليهم البحث بأن الخطط الأمنية كانت ناجحة، ولكنها غير كافية لضمان سلام طويل الأجل.

أما في **زغرتا**، التي تقطنها أغلبية مسيحية، فقد تعالت أصوات الناس للمطالبة بالحماية، ويرجع ذلك جزئيًا لاستمرار السرد الذي يروج لفكرة أن الأقليات بحاجة إلى الحماية، لاسيما بالنظر إلى موقع زغرتا في محافظة سنية. بالإضافة إلى ذلك، يطالب سكان زغرتا بتمديد الخطط الأمنية للسيطرة على حركة اللاجئين السوريين ووصولهم إلى الأماكن العامة.[68]

ويتعلق ذلك بشكل أساسي بالحادثة التي وقعت مؤخراً حين اغتصب مواطن سوري فتاة لبنانية من قرية مزيارة في قضاء زغرتا وقتلها. تسبب هذا الحادث في موجة من المشاعر المعادية للاجئين السوريين وأسفرت عن حملة لإجلاء اللاجئين السوريين من المناطق المأهولة بالسكان في زغرتا،[69] ووصف وجود القوات المسلحة اللبنانية عمومًا بشكل إيجابي بدون إبداء استياء كبير.

6.2 تدابير أمنية للحفاظ على النظام العام

يشجع المواطنون اللبنانيون التدابير الأمنية لإدارة الفوضى والاضطرابات الاجتماعية. في المناطق التي تكون فيها سلطة الدولة أقل انتشارًا، تملؤ الأحزاب السياسية المحلية الفراغ وتفرض خططها الأمنية الخاصة، والتي تعمل على الحفاظ على النظام بدلاً من الحماية من تهديدات التطرف العنيف.

أعرب الناس في مناطق مثل حي السلوم وبعلبك عن رضاهم عن السياسات الأمنية لأنهم اعتبروا أنها خطوات إيجابية نحو معالجة القضايا الاجتماعية مثل انتشار المخدرات، والاتجار غير المشروع، والتحرش. وطالب العديد من المشاركين بزيادة هذه التدابير الأمنية وتعزيزها لمواجهة الجنوح والجرائم البسيطة.[70]

ذكرت كل من النساء السوريات واللبنانيات في المناطق التي تستضيف مجتمعات كبيرة من اللاجئين، مثل طرابلس وحي السلوم وصيدا أنّهن يشعرن بالأمان أكثر مع انتشار قوات الأمن في الشوارع في ظل تزايد مضايقات الرجال اللبنانيين والسوريين لهن. لكن انتشار التواجد الأمني لم يخلق الشعور بالأمان نفسه لدى السوريين الذكور، وكثير منهم من العمال، الذين يشعرون أن وجود قوات الأمن يقيد تحركاتهم.

بينما يُنظَر إلى الأمن في المناطق التي يحكمها حزب الله (وبدرجة أقل حركة أمل) ويفرض سيطرته عليها، مثل حي السلوم، على أنه مهم، بالإضافة إلى الجهات الحكومية التي تحافظ على النظام الاجتماعي.

6.3 التنفيذ الانتقائي للتدابير الأمنية

تعد الخطط الأمنية في المناطق التي يقطُنها عدد كبير من السكان الفلسطينيين مثل صيدا وطرابلس خطوة أولية جيدة ضمن جهود الوقاية من التطرف العنيف بين اللبنانيين، ولكن ليس بين الفلسطينيين والجماعات اللبنانية الضعيفة الأخرى **التي تعتبر نفسها ضحية لعنف الدولة. بشكل عام، هناك اختلافات كبيرة حول سياسات الدولة الأمنية بين اللبنانيين والفلسطينيين.**[71] استهدفت السياسات الأمنية هذه المدن بطريقة محددة، وبالتالي لا يُنظر إليها على أنها خطط أمنية تؤثر في جميع السكان.

يختلف الوضع داخل المخيمات الفلسطينية لأن هذه السياسات جزء من الحياة اليومية للسكان. ورغم أن معظم اللبنانيين أبدوا عمومًا دعمهم للخطط الأمنية، أعرب الفلسطينيون وبعض الفئات الضعيفة في المدينة عن استيائهم من هذه الخطط.

---

[67] حلقات النقاش المركزة مع الإناث في جميع المناطق الستة محل الدراسة في هذا المشروع في لبنان.
[68] حلقة نقاش مركزة للإناث، زغرتا، 10 آب 2018.
[69] Nabih Bulos, "In Lebanon, a Rape and Murder Galvanize Anti-Syrian Fervor." *Los Angeles Times*, 13 October 2017, accessed via: https://www.latimes.com/world/middleeast/la-fg-lebanon-syria-slaying-2017-story.html
[70] كان هناك إجماع إلى حد ما على الطلب المستمر على التدابير الأمنية المرئية المحددة في حلقة النقاش المركزة والمشاركين في ورش العمل.
[71] حلقات النقاش المركزة مع الذكور ومع الإناث، صيدا، 7 سبتمبر 2018؛ المشاركون في ورشة العمل، صيدا، 12-13 تشرين أول 2018؛ ومقابلة مع أحد رجال الأمن، أجراها المركز اللبناني للدراسات في صيدا، 12 تشرين أول 2018.

يجب أن تُفهم هذه النتائج في سياق السياسات الأمنية التي امتدت لعقود من الزمن والتي تؤثر في مخيم عين الحلوة -وآخر هذه التطورات هي بناء أبراج المراقبة والمداخل الآمنة للسيطرة على الحركة وتنظيمها.[72]

6.4 سياسات أمن الدولة وبرامج الأمن الإنساني

فضلت جميع المجتمعات الست التي كانت محل الدراسة ضمن هذا المشروع في لبنان اتخاذ تدابير أمنية معتدلة تتكامل مع برامج الأمن الإنساني المنفذة على المدى الطويل في ضوء المناخ السياسي المضطرب في لبنان. وخلال فترات الصراع المباشر، كان هناك تفضيل قوي للخطط الأمنية من أجل الحد من العنف.

ومع ذلك، وعلى **المدى الطويل، كان هناك تفضيل لوضع برنامج شامل للأمن الإنساني في إطار نهج أمني فعال وغير تمييزي**، وهذا من شأنه أن يلبي احتياجات منع التطرف العنيف، وأيضا تعزيز القدرة على التكيف والصمود على المدى الطويل لأن الأمن الإنساني يعالج التهميش الاجتماعي والاقتصادي، وغيرها من أشكال انعدام الأمن الإنساني.

لكن لدى السكان في المواقع التي لها تاريخ من الاشتباكات مع الدولة اللبنانية مثل طرابلس وصيدا (في صيدا وعين الحلوة على وجه التحديد) آراء متباينة في هذا الصدد، حيث اعتبر البعض أن الأمن الإنساني هو نقطة الدخول الرئيسية للوقاية من التطرف العنيف، بينما أصر آخرون على أنه لا يمكن ضمان الأمن أبدًا دون فرض تدابير أمنية مشددة. وبينما اعترفت المجتمعات المحلية بفاعلية برامج ومقاربات الأمن الإنساني، إلا أن المشاركين أجمعوا على أنه لا غنى عن التدابير الأمنية الصارمة في هذا المسعى.

أما في المناطق التي تعاني من قلة الالتزام بالقانون مثل بعلبك، أشار المشاركون إلى أن مشاريع الأمن الإنساني والتدابير الأمنية الصارمة يجب فرضها معًا لضمان اتباع نهج شامل للوقاية من التطرف العنيف.[73] ومع ذلك، ذكر بعض المشاركين أنه يجب إعطاء أولوية لتنفيذ السياسات الأمنية على المدى القصير لضمان وجود أرض مناسبة لتنفيذ برامج الأمن الإنساني طويلة الأجل، بحيث لا يتم إيقافها بمجرد تحقيق درجة من الاستقرار النسبي.

وعلى الرغم من هذه النظرة، إلا أن سكان المناطق المهمشة من قبل الدولة، كما هو الحال في طرابلس، ينظرون إلى فرض تدابير أمنية صارمة طويلة الأجل على أنه جزء من العنف المؤسسي ضدهم.[74]

خلاصة القول، لا توجد وجهة نظر موحدة إزاء التدابير الأمنية الصلبة في المجتمعات اللبنانية، وهو ما يتطلب أساليب تنفيذ مختلفة وفقًا لتاريخ صراع كل منطقة مع الدولة وقوات الأمن التابعة لها. ورغم أن وجود قوات الأمن قلل بوجه عام من التهديدات المباشرة التي تواجه الشعب اللبناني، فإن ذلك كان له نتائج غير مرغوب فيها للبنانيين والفلسطينيين المهمشين الذين عانوا من تحول مناطق معيشتهم إلى بؤر أمنية. ومع ذلك، وبسبب تهديدات مثل التطرف، تقول المجتمعات المحلية إنها تحتاج الوجود المؤقت لقوات الأمن وليس تطبيق سياسات أمنية طويلة الأجل. بينما يُنظر إلى برامج الأمن الإنساني في جميع الأماكن، على أنها مُكمّلة للأمن، وهي ضروريّة لمقاومة الصراع والتطرف على المدى الطويل.

[72] Mohammed Zaatari, "Construction of Wall around Ain Al-Hilweh in Full Swing." *Daily Star*, 21 November 2016, accessed via: http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2016/Nov-21/382203-construction-of-wall-around-ain-al-hilweh-in-full-swing.ashx

[73] المشاركون في ورشة العمل، بعلبك، 19-21 تموز 2018.

[74] المشاركون في ورشة العمل، طرابلس، 30-31 تموز 2018.

7 التوصيات

اقترح أفراد المجتمعات محل البحث اعتماد تدابير عملية متعددة لتعزيز برنامج الأمن الإنساني بطريقة تساهم في منع التطرف العنيف. تستند التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات إلى اقتراحات قدمها المشاركون في المجتمعات الستة المختلفة. وتليها توصيات عامة تعكس التدابير الاستراتيجية التي يمكن أن تعالج الثغرات البرامجية والإجرائية التي نوقشت في المجتمعات الستة.

- تعزيز الأمن الاقتصادي عن طريق دعم ومساعدة القطاعات الإنتاجية، وخاصة الزراعة والصناعة الزراعية. واعتبر هذا خطوة حاسمة لحل فجوة البطالة عن طريق توفير المزيد من فرص العمل وزيادة دخل الأسر، وخاصة في المناطق الريفية. أظهر المشاركون في الأبحاث في بعلبك الفوائد المحتملة لإضفاء الشرعية على الحشيش (القنب الهندي) حيث يمكن لصناعته أن تحفز موجات التنمية عبر مناطق البقاع الزراعية. يعتمد هذا الجهد على تعاون وزارتي الزراعة والصناعة والقطاع الخاص، بينما يعمل البرلمان على إصدار قانون لتقنين زراعة الحشيش.
- تحسين التعليم العام، ولاسيما على مستوى التعليم الابتدائي والتعليم العالي، عن طريق: (أ) سن تدابير التعليم الإلزامي، (ب) إصلاح نوعية التعليم في المدارس العامة، (ج) إطلاق حملات وطنية لمطابقة المهارات المكتسبة مع احتياجات سوق العمل. وسيتم ذلك عن طريق بذل جهودٍ مشتركة من قبل وزارة التعليم ووكالات الرقابة الحكومية، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية العاملة في البرامج التعليمية.
- الدعوة إلى الأمن المجتمعي عبر تنظيم الخطاب الديني بالنظر إلى حقيقة أن بعض المساجد والخطب هي خطابات ومنشورات غير رسمية. يجب بذل هذا الجهد من قبل المؤسسات الدينية الرسمية إلى جانب وزارة الداخلية والبلديات، عن طريق زيادة الإشراف على إنشاء المساجد غير الرسمية.
- تمكين دور الهيئات الرقابية لكبح القنوات النفعية الموجودة داخل مؤسسات الدولة. يجب اتخاذ هذا الإجراء من قبل رئاسة مجلس الوزراء عن طريق بناء قدرات هيئات الرقابة الحكومية، وهذا من شأنه أن يضمن الحياد في تقديم الخدمات العامة وكذلك التخفيف من دور النفعية في الوصول إلى الخدمة المدنية.
- إيجاد حل مستدام للمخاوف الأمنية في مخيم عين الحلوة. تختلف التوصيات المقترحة اختلافًا كبيرًا في هذا الصدد. طالب الفلسطينيون بتطبيق برنامج أمن إنساني أفضل في شكل حقوق مدنية واجتماعية اقتصادية، أي الحق في العمل والحق في الملكية. دعا بعض اللبنانيين إلى تطبيق تدابير أمنية مشددة. يتطلب إيجاد حل مستدام لهذه المخاوف جهدًا تقوده وزارة الدفاع الوطني وأجهزة أمن الدولة بالإضافة إلى الإدارة الفلسطينية والفصائل داخل المخيم، ومنظمات المجتمع المحلي العاملة في المخيم.
- إصلاح استراتيجيات أمن الدولة للسماح بالتطبيق العادل للقانون لضمان محاكمة المجرمين بغض النظر عن غطائهم السياسي. يجب أن يستند هذا المسعى إلى حوار سياسي يضمن استقلالية الأجهزة الأمنية التي لا ينبغي أن تقتصر واجباتها على التدخل السياسي.
- الإشراف على دمج السجناء والمدانين في المجتمع بطرق تمنعهم من إعادة الاضطلاع بأنشطة غير قانونية. يستلزم ذلك تحديث السجون اللبنانية للتخفيف من الآثار النفسية السلبية على السجناء، فضلاً عن إنشاء برامج مصممة خصيصًا لدمج السجناء السابقين في المجتمع بشكل رئيسي عن طريق توفير فرص عمل لهم. وينبغي أن تقود هذه الجهود وزارة الداخلية والبلديات وكذلك المنظمات المجتمعية المحلية.

7.1 التوصيات الاستراتيجية للأمن الإنساني وبرنامج الوقاية من التطرف العنيف

- يمثل طرح تعريف واضح للتطرف العنيف، ونشره على نطاق واسع عنصرًا رئيسيًا لنجاح مواءمة برامج الأمن الإنساني مع احتياجات الوقاية من التطرف العنيف. على الرغم من أن الاستراتيجية الوطنية للوقاية من التطرف

العنيف[75] عرفت المصطلح،[76] إلا أن التعريف غالبًا ما يتم رفضه لأنه تعريف شامل وعام. تقدم الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك قطاع الأمن، تعريفات متباينة ومتناقضة. تتطلب معالجة احتياجات الوقاية من التطرف العنيف خلال برنامج الأمن الإنساني تحديدًا ثابتًا للمصطلح من أجل تحديد مجموعات مستهدفة محددة لجهود الوقاية من التطرف العنيف وبرنامج الأمن الإنساني.

- تُعتبر آلية التنسيق الوطنية بين الدولة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص أمرًا ضروريًا لإطلاق برنامج فعّال للأمن الإنساني. وفقًا للمشاركين في الأبحاث، يمكن أن تقدم المنظمات غير الحكومية الدولية المساعدة الفنية والتمويل والإشراف على التنفيذ. يجب على الدولة مراقبة البرامج عن كثب وقيادة آلية التنسيق هذه. يجب على القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المحلي تنفيذ المشروعات واستخلاص المعرفة من الميدان. ومع ذلك، يجب أن يكون إنشاء آلية التنسيق هذه جزءًا من برنامج وطني لتنسيق الأمن الإنساني.
- يتطلّب نجاح برامج الأمن الإنساني على المدى الطويل من جميع الجهات الفاعلة الاستثمار في الوجود المستمر في المجتمعات المحلية والتشارك معها، مما يتيح لهم فهمًا أعمق للأولويات المحلية لبرامج الأمن الإنساني ويسمح بتصميم سياسات فعّالة وتنفيذها. يجب أن تستثمر آلية التنسيق المذكورة أعلاه في الوجود والتشارك المحلي المستمر.

[75] Lebanese Republic, Presidency of the Council of Ministers. National Strategy for Preventing Violent Extremism. 2018, accessed via: http://www.pvelebanon.org/Resources/PVE_English.pdf

[76] "تعريف التطرف العنيف" يختلف وفقًا للنهج المعتمد. لذلك، سوف تتبنى الاستراتيجية تعريفا للتطرف العنيف يشمل النقاط الثلاث التالية: 1. انتشار الكراهية الفردية والجماعية التي قد تؤدي إلى عنف هيكلي. 2. رفض التنوع وعدم قبول الآخرين، واستخدام العنف كوسيلة للتعبير والتأثير. 3. السلوك الذي يهدد القيم التي تضمن الاستقرار الاجتماعي." المرجع نفسه.



info@wana.jo | هاتف: ٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١+ | الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن
www.wanainstitute.org